

الآليات الدولية والوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

من اعداد الأستاذ: عزوز بن تمسك

كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة

جامعة سوسة - تونس

من المعلوم أنه من حق كل إنسان التنقل والإقامة بحرية حيث شاء. وقد أكدت كل الوثائق الدولية والإقليمية والثنائية الخاصة بحقوق الإنسان وحياته الأساسية على ذلك. وعلى هذا الأساس فإن بإمكان كل إنسان أن ينتقل ويهاجر بين البلدان المختلفة ويقوم فيها. ولكن التنقل والإقامة في البلدان لا يعني مطلقاً الحرية الكاملة لأي إنسان أن ينتقل من دولته لدول أخرى أو يقيم حيثما شاء أو كيفما شاء، بل أن هناك ضوابط عديدة تحكم ممارسة هذا الحق كما وردت الإشارة إليها في الاتفاقيات الدولية وقوانين الدول الداخلية. لذلك يجب أن يكون تنقل الإنسان من دولة إلى أخرى مشروعاً أي وفق السياقات القانونية المقررة في كل دولة وبعلم من سلطاتها الداخلية، وهذا يعني أن كل هجرة تتم بدون تنظيم وبشكل غير قانوني للدخول إلى أراضي دول أخرى تسمى هجرة غير شرعية.

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تعد من المشاكل الخطيرة التي تواجه المجتمع الدولي برمتها. وتعني هذه الظاهرة دخول الأشخاص إلى دولة أخرى غير دولتهم بشكل سري وغير نظامي، ويطلق على هذه الظاهرة عدة تسميات كالهجرة غير النظامية أو غير القانونية أو غير المشروعة أو السرية أو الخفية. وكل هذه التسميات تعني في المحصلة عدم شرعية هذه الهجرة في نظر القانون الدولي والقوانين الداخلية.

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تطورت بتطور العلاقات بين الدول، واختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات المختلفة، حيث كانت الهجرة في بدايات تكوين المجتمعات مسألة عادية، حيث لم يكن هناك تنظيم سياسي بمفهوم الدولة التي تبسط سلطاتها على أرض معينة وتنظم الهجرة منها واليها. إلا أن تطور المجتمعات

وظهور الدولة بمفهومها الحديث أديا إلى تنظيم هذه الظاهرة بشكل قانوني وشرعي بين الدول.

في بداية الأمر كانت الدول المتطورة صناعيا وتجاريا تشجع الهجرة إليها نتيجة للخسائر التي تعرضت لها في الحربين العالميتين الأولى والثانية وحاجتها الماسة لليد العاملة، إلا أنه تدريجيا وبعد أن حققت هذه الدول اكتفائها الذاتي من اليد العاملة وأصبح العامل المهاجر ينافس اليد العاملة الوطنية في هذه الدول، قامت بتشديد إجراءات الهجرة إليها والإقامة فيها. وكرد فعل على ذلك ونتيجة لعدة أسباب اقتصادية وسياسية وأمنية ودينية واجتماعية تنامت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأصبحت ظاهرة عالمية. ونتيجة للآثار السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية على الدول المهاجر منها (دول المصدر) والدول المهاجر إليها (دول الاستقبال)، أدركت جميع الدول خطورة هذه الظاهرة وضرورة تكاتف الجهود دوليا (المطلب الأول) ووطنيا (المطلب الثاني) لمكافحتها والحد من عواقبها الوخيمة.

المطلب الأول

آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية على المستوى الدولي

من خلال الاطلاع على جهود مكافحة الهجرة غير الشرعية على المستوى الدولي، يمكن القول أن هناك العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية التي أبرمتها الدول والتي تمثل الآليات القانونية لمكافحة هذه الظاهرة (الفرع الأول)، كما أن هناك العديد من التدابير الدولية والإقليمية والوطنية في هذا الصدد والتي تمثل الآليات الإجرائية لمكافحة هذه الظاهرة (الفرع الثاني).

الفرع الأول

الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية على المستوى الدولي

تتعاون الدول على المستوى الدولي في مكافحة الهجرة غير الشرعية. وقد أخذ هذا التعاون يبرز ضمن منظومة أكبر منظمة دولية و هي منظمة الأمم المتحدة، حيث بدأت

هذه المنظمة تهتم بهذه المشكلة وضرورة مكافحتها ومعالجتها ووضع السبل الكفيلة لمواجهة آثارها السلبية، وذلك من خلال وضع الاتفاقيات الدولية في هذا الصدد، وإصدار التصريحات حول هذه المشكلة، وتشكيل لجان دولية تهتم بهذا الموضوع. كما أن هناك جهود دولية أخرى في إطار المنظمات العالمية المتخصصة و الاتفاقيات الدولية الثنائية بين الدول لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

تتمثل جهود منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال قيامها سنة 2000 بوضع بروتوكول خاص عن مكافحة تهريب المهاجرين غير الشرعيين عن طريق البر والبحر والجو والذي هو مكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقد عرّف هذا البروتوكول تهريب المهاجرين بأنه: "تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"¹.

ويتضمن هذا البروتوكول الخطوات الواجب اتخاذها من أجل مكافحة هذا التهريب على النحو الآتي²:

- 1- تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية في حال ارتكابها عمدا ومن أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى:
- أ- تهريب المهاجرين;
- ب- القيام بغرض تسهيل تهريب المهاجرين بما يلي:
- إعداد وثيقة سفر أو هوية مزورة;
- تدبير الحصول على وثيقة من هذا القبيل أو توفيرها أو حيازتها.

¹ المادة 3 من البروتوكول.

² المادة 6 من البروتوكول.

ج- تمكين شخص ليس مواطنا أو مقيما دائما في الدولة المعنية من البقاء فيها دون تقيّد بالشروط اللازمة للبقاء المشروع في تلك الدولة، وذلك باستخدام الوسائل المذكورة في الفقرة الفرعية (ب) من هذه الفقرة أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة .

2- تعتمد أيضا كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية و تدابير أخرى لتجريم:

أ- الشروع في ارتكاب جرم من الأفعال المجرمة وفقا للفقرة 1 من هذه المادة وذلك رهنا بالمفاهيم الأساسية لنظامها القانوني؛

ب- المساهمة كشريك في أحد الأفعال المجرمة وفقا للفقرة 1 (أ) و (ب) أو (ج) من هذه المادة و كذلك رهنا بالمفاهيم الأساسية لنظامها القانونية المساهمة كشريك في جرم من الأفعال المجرمة للفقرة 1 (ب) 2، من هذه المادة

ج- تنظيم أو توجيه أشخاص آخرين لارتكاب جرم من الأفعال المجرمة وفقا للفقرة 1 من هذه المادة.

3- تعتمد كل دولة ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لاعتبار أي ظروف:

أ- تعرض للخطر، أو يرجح أن تعرض للخطر، حياة أو سلامة المهاجرين المعنيين؛

ب- تستتبع معاملة أولئك المهاجرين معاملة لا إنسانية أو مهينة بما في ذلك لغرض استغلالهم، ظروفًا مشددة للعقوبة في الأفعال المجرمة وفقا للفقرة 1 (أ) و (ب) 1 و (ج) من هذه المادة، وكذلك رهنا بالمفاهيم الأساسية لنظامها القانوني، في الأفعال المجرمة وفقا للفقرة 2 (ب) و (ج) من هذه المادة.

4- ليس في هذا البروتوكول ما يمنح أي دولة طرف من اتخاذ تدابير ضد أي شخص يعدّ سلوكه جرما بمقتضى قانونها الداخلي.

وعلى صعيد التصريحات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة بخصوص الهجرة غير الشرعية، فقد أكد الأمين العام للمنظمة الدولية أن الهجرة غير الشرعية مشكلة حقيقية

يجب أن تتعاون الدول فيما تبذله من جهود لوقفها، وبخاصة اتخاذ تدابير صارمة ضد مهربي البشر والاتجار بهم ممن ينظمون أنفسهم في شبكات إجرامية تستغل الضعاف وتضرب سيادة القانون³.

أما فيما يتصل بجهود مكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار المنظمات العالمية المتخصصة، فقد برزت بشكل رئيسي في إطار منظمة العمل الدولية التي وضعت اتفاقية العمال المهاجرين رقم 143 لسنة 1975 التي تم التطرق فيها إلى الهجرة غير المشروعة للعمالة، بحيث فرضت الاتفاقية على الدول الأطراف ضرورة التعاون للقضاء على حركات الهجرة الخفية من أجل العمل واستخدام المهاجرين بصورة غير قانونية، ولمناهضة منظمي الهجرة غير القانونية أو الخفية من أجل العمل، من أراضيها أو إليها أو عبورها منها، ومناهضة من يستخدمون عمالا هاجروا إليها في ظروف غير قانونية⁴.

أما على المستوى الإقليمي، ففي القارة الأوروبية التي هي أكثر قارات العالم تأثرا بالهجرة غير الشرعية إليها، نظرا لأن سواحل هذه القارة مطلة على البحر الأبيض المتوسط لمسافات طويلة جدا فضلا عن القرب الجغرافي من القارة الإفريقية، بحيث تصبح الهجرة إليها عن طريق السفن والقوارب هي الوسيلة الأكثر إتباعا من المهاجرين غير الشرعيين إلى هذه القارة. لمكافحة الهجرة غير الشرعية، قامت الدول الأوروبية بإبرام اتفاقية شينجن سنة 1985 وأصبحت نافذة المفعول سنة 1995، حيث بموجب هذه الاتفاقية تتبادل الدول الأعضاء المعلومات الشخصية والأمنية مع بعضها عبر ما يسمى "شجنج المعلوماتي"، والذي يتيح بسهولة إلقاء القبض على أي شخص دخل القارة الأوروبية في أي دولة أوروبية طرف في هذه الاتفاقية والذي كان دخوله بشكل غير شرعي، حيث أن

³ انظر تصريح الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة على الموقع التالي:

www.un.org/ar/sg/messages/searchstr.asp?newsID=850

⁴ المادة 3 من الاتفاقية.

سفارات الدول الأطراف تتبادل المعلومات حول منح التأشيرة لكل من يرغب الدخول إلى هذه الدول.

وكذلك أبرمت الدول التي تعاني من هذه المشكلة اتفاقيات ثنائية فيما بينها تخص هذا الموضوع نذكر بعضا منها.

فهناك اتفاقية بين مصر و إيطاليا في هذا الصدد، حيث اتفق الطرفان على أن يقوم الجانب المصري بإعادة توطين اللاجئين غير الشرعيين العائدين من إيطاليا، على أن يتحمل الجانب الايطالي تكاليف إعادة التوطين. و بناءا على ذلك قام الجانب الايطالي بتسوية أوضاع الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين سنة 2006. كما أن هناك اتفاقية ثنائية بين إيطاليا و الجزائر بموجبها تم ترحيل الجزائريين المقيمين بشكل غير شرعي في إيطاليا بين سنة 2008 و 2009. وأيضا اتفاقية بين ليبيا وإيطاليا سنة 2003 للحد من الهجرة غير الشرعية تضمنت تقديم معدات فنية وتجهيزات مراقبة لمساعدة الحكومة الليبية في القضاء على الهجرة غير الشرعية. وكذلك اتفاقية بين اسبانيا والمغرب وهي من الاتفاقيات الفعالة في هذا المجال، حيث تم الاتفاق على السماح لـ 3000 عامل موسمي من المغرب لمدة 9 أشهر للعمل في اسبانيا. وأيضا اتفاقية بين اسبانيا و موريتانيا والذي أبرم من أجل مواجهة حالة غرق حصلت لسفينة في السواحل الموريتانية كانت تقل مهاجرين غير شرعيين نحو اسبانيا واتفق الطرفان على أن تقوم موريتانيا بإعادة هؤلاء إلى أوطانهم، وتحمل اسبانيا تقديم الإسعافات الطبية لهم. كما وقعت تركيا و الاتحاد الأوروبي سنة 2012 بالأحرف الأولى على اتفاقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية عبر الحدود التركية بعد موافقة بروكسل على تخفيف القيود على منح التأشيرات للمواطنين الأتراك لدخول الدول الأوروبية⁵.

⁵انظر الموقع www.rnw.nl/arabic/bulletin

كما أن الاتحاد الأوروبي أبرم اتفاقيات شراكة مع بلدان المغرب العربي (اتفاقيات شراكة مع تونس سنة 1995 والمغرب سنة 1996 والجزائر سنة 2005) وتمثل هذه الاتفاقيات الأساس القانوني لأي تعاون بين الاتحاد الأوروبي وهذه البلدان، وهي تخضع لموافقة البرلمان الأوروبي بالإجماع. تنص المادة 2 المشتركة بين جميع اتفاقيات الشراكة على أن احترام القيم الأساسية و حقوق الإنسان يعد عنصرا أساسيا للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والبلد المعني. كما تحتوي اتفاقيات الشراكة أيضا على مواد خاصة بالهجرة تنص بشكل رئيسي على تعزيز التعاون من أجل منع ومكافحة الهجرة غير الشرعية وإقامة حوار دائم بين الاتحاد الأوروبي و الدولة المرتبطة به حول هذه النقطة.

أما على الصعيد العربي، ونظرا لأن الدول العربية هي معنية بهذه الظاهرة، سواء من ناحية أن هناك مهاجرين غير شرعيين من هذه البلدان، أم من ناحية أن أغلب الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط هي معبر للهجرة غير الشرعية، فقد قامت الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية باتخاذ بعض الخطوات لمكافحة هذه الظاهرة، حيث اجتمع وزراء الدول العرب المعنيين بالهجرة في القاهرة في 19 فيفري 2008 لبحث هذه المشكلة، وتم اتخاذ بعض التوصيات في هذا الصدد منها إنشاء مجلس للوزراء العرب المعنيين بالهجرة والجاليات العربية بالخارج، التنسيق العربي في المحافل الدولية و متعددة الأطراف ذات الصلة بموضوع الهجرة، والتأكيد في التفاوض مع الدول الأجنبية على أن تقتزن السياسات القصيرة قصيرة الأجل التي تقرر وسائل وأساليب مكافحة الهجرة غير النظامية بمعالجات على المدى الطويل للأسباب الجذرية للهجرة السرية تعتمد أساسا على الارتباط بين الهجرة والتنمية. كما قامت الدول العربية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي بمكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار الشراكة الأورو متوسطية وقد تم الاتفاق على التعاون بين هذه الدول في أكثر من مناسبة مثل إعلان

برشلونة لسنة 1995 الذي تم الاتفاق فيه على قبول إعادة المهاجرين غير الشرعيين والالتزام بالاتفاقيات المبرمة بين الدول الأوروبية و الدول العربية⁶.

الفرع الثاني

الآليات الإجرائية لمكافحة الهجرة غير الشرعية على المستوى الدولي

اقترن الإطار القانوني بالعديد من الإجراءات العملية التي تم اتخاذها على المستوى الدولي لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث أنشأت منظمة الأمم المتحدة سنة 2003 لجنة خاصة عن الهجرة سميت "باللجنة العالمية للهجرة الدولية" ومقرها جنيف لمتابعة ظاهرة الهجرة وتقديم التقارير والتوصيات بشأنها للحكومات و للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة. تضم اللجنة 19 خبيرا عن الهجرة، وبدأت أعمالها في 27 شباط 2004 في ستوكهولم، وقدمت تقريرا سنة 2005 إلى الأمين العام عن الهجرة بشكل عام، وضرورة تنسيق الجهود والسياسات حول الهجرة والتنمية والهجرة غير الشرعية وتنظيم الهجرة⁷.

و في إطار التعاون الدولي في تنظيم الهجرة ومكافحة الهجرة غير الشرعية وتسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين، نجد "منظمة الهجرة الدولية" التي تم إنشاؤها سنة 1951 تحت مسمى اللجنة الحكومية الدولية لحركة المهاجرين في أوروبا، ثم تم تعديل اسمها إلى منظمة الهجرة الدولية سنة 1980، وهي تعمل مع الحكومات والمجتمع المدني لتعزيز فهم قضايا الهجرة، وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الهجرة، والحفاظ على كرامة الإنسان من المهاجرين⁸.

⁶ محمد فتحي عيد، "التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية"، في كتاب "مكافحة الهجرة غير المشروعة"،

إصدار جامعة نايف للعلوم الأمنية، طبعة 1، الرياض، 2010، صفحة 87 وما بعدها.

⁷ للمزيد من التفاصيل عن هذه اللجنة، ينظر الموقع الإلكتروني التالي www.gcim.org

⁸ للمزيد من التفاصيل عن هذه المنظمة، ينظر الموقع الإلكتروني التالي www.iom.int

كما قام الاتحاد الأوروبي باتخاذ خطوات عملية لمواجهة هذه الظاهرة والحد منها، حيث تبنى سياسة إقناع المهاجرين غير الشرعيين بالعودة إلى بلادهم مقابل الحصول على بعض المزايا، كما حرص على حماية الحدود وتأمينها بواسطة الشرطة الأوروبية (EUROPOL) من خلال وحداتها الوطنية المنتشرة في بلدان الاتحاد الأوروبي، بحيث تقوم الشرطة في هذا الإطار كذلك بضبط المستفيدين من المهاجرين غير الشرعيين الذين يبذلون قصارى جهدهم لتوفير المأوى لهم و استغلالهم بأبخص الأسعار للقيام بالأعمال القاسية، أو ذات خطورة على حياتهم، أو مهينة لهم. كما قامت دول الاتحاد الأوروبي بزيادة استخدام التقنيات الحديثة لمراقبة الحدود وتزويدها بأجهزة الإنذار المبكر ومضاعفة أعداد المتخصصين عليها لرصد تدفقات المهاجرين وأعدادهم وأماكن تجمعاتهم وإقامتهم و عملهم. أيضا يتبع الاتحاد الأوروبي سياسة حث المهاجر غير الشرعي على الإدلاء بأي معلومات تفيد القبض على عصابات تهريب الأشخاص والاتجار بهم مقابل منحهم ميزة الإقامة لفترة زمنية معينة، ثم يمكن النظر عقب انتهائها في تجديدها مرة أخرى لمدة أطول، ثم تختار الدولة بين إعادة المهاجر إلى دولته أو بقاءه بعد تسوية وضعه شرعيا على أراضيها. وفي سياق مكافحة الهجرة غير الشرعية أيضا قام الاتحاد الأوروبي بتشديد عقوبة الأشخاص القائمين على عمليات التهريب الذين تم ضبطهم. ومن ناحية أخرى وعلى اعتبار أن أكثر المهاجرين غير الشرعيين يفرون إلى أوروبا، لذا يجب اعتبار المهاجر غير الشرعي أو الذي اتجر به ضحية لا بد من تعويضه من خلال صندوق ينشأ للتعويضات في مثل هذا الظروف ويتم إعادته إلى دولته على حساب الدولة المتواجد عليها⁹.

⁹ أحمد رشاد سلام، "الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير الشرعية"، في كتاب "مكافحة الهجرة غير المشروعة"، إصدار جامعة نايف للعلوم الأمنية، طبعة 1، الرياض، 2010، ص 264-283.

وضعت المفوضية الأوروبية سنة 2005 قائمة بأولويات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بالهجرة واللجوء وإدارة الحدود. تتمثل هذه الأولويات فيما يلي¹⁰:

- تحسين قدرة دول المصدر ودول العبور ودول المقصد في مجال إدارة الهجرة وحماية اللاجئين;
- دعم قدرتها التشغيلية على إدارة الحدود;
- تأمين أكبر للوثائق;
- حظر الهجرة غير الشرعية;
- تعزيز العلاقة بين الهجرة والتنمية;
- منح اللاجئين فرصة أفضل للحصول على حلول دائمة;
- ضمان عودة المهاجرين غير الشرعيين.

أما فيما يتصل بالجهود العملية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الصعيد العربي، نذكر منها الإعلان الصادر عن ندوة وزراء داخلية بلدان غرب المتوسط الذي عقد في مدينة البندقية سنة 2009 الذي ضم سلسلة من الإجراءات العملية لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وغسل الأموال والهجرة غير الشرعية، منها تكثيف تبادل المعلومات المتعلقة بالهجرة غير المشروعة وتهريب المهاجرين والتعاون للحد من تدفق المهاجرين بالتعاون بين دول المصدر ودول العبور ودول المقصد في حوض المتوسط¹¹. كما أن هناك جهود أخرى بذلتها الدول العربية في هذا الصدد مثل بيان الرباط لسنة 2006، حيث طلبت 60 دولة أفريقية وأوروبية مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى أوروبا. ويهدف هذا الإعلان إلى مواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية وفي الوقت نفسه حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين،

¹⁰ ينظر فروينك بلاس وآخرون، "دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي"، منشورات الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان، كوبنهاغن، 2010، ص 52-54.

¹¹ محمد فتحي عيد، "التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية"، مرجع سابق الذكر، صفحة 78 وما بعدها.

ويطالب بتعاون الشرطة والسلطات القضائية ضد الاتجار بالأشخاص وشبكات الجريمة التي تعمل في مسارات الهجرة غير الشرعية... كما أن هناك جهودا ملحوظة لمنظمة العمل العربية في مجال إبرام الاتفاقيات لحماية العمالة العربية في مواجهة العمالة الأجنبية، كما تم إنشاء مرصد عربي للهجرة سنة 2008 بهدف بناء قاعدة بيانات تغطي البلدان العربية وتيارات الهجرة العربية، بحيث تشمل البيانات الإحصائية للهجرة و توزيعاتها والتشريعات التي تحكم الهجرة والإجراءات التي تنظمها في بلدان الإرسال والاستقبال والتواصل بين المعنيتين بالهجرة والتشاور مع جمعيات المهاجرين في بلدان الاستقبال¹².

المطلب الثاني

آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية على المستوى الوطني

من المؤكد أن جهود مكافحة الهجرة غير الشرعية على المستوى الدولي لا تأتي بثمارها ما لم تعزز بجهود وطنية من أجل تنفيذ ما تم الاتفاق عليه والالتزام من قبل الدول، وعلى هذا الأساس نجد أيضا على المستوى الوطني جهودا بارزة في مكافحة هذه الظاهرة. وتطبيقا لما التزمت به الدول التي تعاني من الهجرة غير الشرعية من التزامات وردت في الوثائق الدولية الخاصة بمكافحة هذه الظاهرة، فقد قامت باتخاذ إجراءات داخلية لمكافحتها ومحاسبة مرتكبيها. وسنتطرق إلى جهود بعض الدول المعنية بهذه الظاهرة بدرجة كبيرة، حيث في القارة الأوروبية سنأخذ إيطاليا نموذجا (دولة مقصد للمهاجرين غير الشرعيين)، وفي المنطقة العربية سنتطرق إلى وضع المغرب (دولة معبر للمهاجرين غير الشرعيين) وإلى وضع دولة الإمارات العربية المتحدة (دولة مقصد للمهاجرين غير الشرعيين) نموذجا. أما في القارة الأمريكية الشمالية، سنتعرض إلى حالة الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا (دولة مقصد للمهاجرين غير الشرعيين). وتجدر الإشارة إلى أن الآليات

¹² عزت حمد الشيشيني، "المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال الهجرة غير الشرعية"، في كتاب "مكافحة الهجرة غير المشروعة"، إصدار جامعة نايف للعلوم الأمنية، طبعة 1، الرياض، 2010، صفحات 159-160.

الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية- على غرار الآليات الدولية- هي آليات قانونية (الفرع الأول) وآليات إجرائية (الفرع الثاني).

الفرع الأول

الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية على المستوى الوطني

إن الدول التي أشرنا إليها كنماذج للدول التي تعاني من مشكلة الهجرة غير الشرعية قامت بوضع القواعد القانونية الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة على أراضيها. فبالنسبة لإيطاليا، فإن هذه الدولة تعاني من مشكلة الهجرة غير الشرعية بشكل كبير ومتفقم، حيث أنه على امتداد السواحل الليبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط التي تشكل إحدى المداخل الجنوبية لأوروبا عبر إيطاليا، تقدر السلطات الإيطالية عدد هذا النوع من الهجرة بحوالي مليون ونصف مهاجر تقريبا معظمهم من دول شمال أفريقيا فضلا عن الدول الإفريقية الأخرى مثل الصومال وإريتريا وتشاد وأثيوبيا. يأتي معظمهم بعد تجميعهم في أماكن النقاء داخل كل دولة على حدة، ثم تقوم عصابات التهريب بنقلهم عبر حافلات كبيرة إلى طرابلس وهناك ينتظرون عدة أسابيع إلى أن تنتهي عصابات التهريب من استكمال تنسيقاتها وترتيباتها مع عناصر الشرطة المرتشين - حسب وصف المهاجرين - وحينما يقترب موعد السفر يقسم المهاجرون إلى مجموعات يتراوح عدد كل منها ما بين 80 و 100 شخص، ثم تنطلق بهم عصابات التهريب نحو مدينة "زواره" الليبية التي تبعد عن السواحل الإيطالية بنحو 150 ميلا بحريا يقطعونها في رحلة بحرية قد تستغرق يوما واحدا إذا كان الجو صحوا، ومن "زواره" تضع عصابات التهريب المهاجرين في قوارب مقابل مبلغ من المال يتراوح بين 900 و 1000 يورو¹³. وهناك مسالك أخرى على سواحل ليبيا نحو سواحل إيطاليا من مدينة "الخمسة" إلى "زواره"، ويكون مقصد المهاجرين غير الشرعيين سواحل صقلية أو مالطا أو جزيرة "لامبيدوزا"

¹³ أحمد عبد العزيز الأصفر، "الهجرة غير الشرعية: الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة"، في كتاب "مكافحة الهجرة غير المشروعة"، إصدار جامعة نايف للعلوم الأمنية، طبعة 1، الرياض، 2010، صفحات 30-31.

التي تستقبل المهاجرين القادمين من تونس أيضا، فهذه الجزيرة لا تبعد سوى 60 ميلا بحريا قد يستغرق قطعها يوما واحدا، وهي أقرب منطقة ساحلية أوروبية إلى تونس، وتتطلق القوارب إليها من ميناء المهدية، أو ميناء حلق الوادي في تونس¹⁴.

وفي إطار مكافحة هذه المشكلة، قامت إيطاليا بإبرام اتفاقيات ثنائية مع دول شمال أفريقيا من أجل التعاون في الحد من الهجرة غير الشرعية إليها، حيث أبرمت اتفاقيات مع مصر وليبيا والجزائر كما اشرنا سابقا، وقد تعهدت بموجب هذه الاتفاقيات أن تقوم بتنظيم دخول المهاجرين من رعايا هذه الدول على أراضيها بشكل قانوني بموجب عقود عمل مؤقتة، كما تعهدت بتحمل تكاليف إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية.

أما بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، تشكل ظاهرة العمالة غير الشرعية أحد الأسباب الأساسية لعدم التوازن في التركيبة السكانية في هذه الدولة، وهذه الظاهرة هي جزء من مشكلة عامة تعاني منها دول الخليج العربي، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة العمالة غير الشرعية في مجلس التعاون الخليجي تشكل 15% من العمالة الوافدة لهذه المنطقة، ويشير إلى ذلك كذلك ما تكشفه الحملات على الهجرة غير الشرعية من وقت لآخر، ففي الفترة من 1996 - 1998 منح المخالفون مهلة لإعفائهم من العقوبة لإقامتهم غير الشرعية، وكان عددهم في السعودية والإمارات وحدهما 952 ألف مقيم غير شرعي¹⁵.

وقد تفاقمت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دولة الإمارات العربية المتحدة في السنوات الأخيرة، مما دفعها لاتخاذ إجراءات لمكافحة هذه الهجرة، حيث اعتقلت السلطات أكثر من 450 مهاجرا غير شرعي من دول آسيوية في شهر آب من سنة 2000 وهذا هو أكبر

¹⁴ محمد محمود السرياني، "هجرة قوارب الموت عبر البحر الأبيض المتوسط بين الجنوب والشمال"، في كتاب "مكافحة

الهجرة غير المشروعة"، إصدار جامعة نايف للعلوم الأمنية، طبعة 1، الرياض، 2010، صفحة 179.

¹⁵ احمد عبد العزيز الأصفر، "الهجرة غير الشرعية: الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة"، مرجع سابق الذكر، صفحة

عدد من المهاجرين غير الشرعيين يتم القبض عليه منذ بداية الحملة التي أطلقتها القوات المسلحة الإماراتية وقوات الشرطة منذ سنة 1998 لوقف الجرة غير الشرعية التي تتسبب في مشاكل سياسية وأمنية علاوة على مضاعفاتها الاقتصادية والاجتماعية. والتسلل إلى دولة الإمارات العربية المتحدة- وهي واحدة من أغنى الدول في العالم- ليس جديدا، لكن السلطات هناك باتت تشعر بخطورة هذه المشكلة لأن الأجانب يشكلون الآن أكثر من 70 بالمائة من السكان، والأسباب الاقتصادية هي الدافع الرئيسي للهجرة غير الشرعية. فخلال عقدي السبعينات والثمانينات لم تذلل السلطات جهودا كبيرة لمحاربة الظاهرة بسبب الحاجة للعمال الأجانب في السوق المحلي، لكن في العقد الماضي بدأ الغرياء غير الشرعيين يشكلون عبئا على الاقتصاد المحلي الذي لم يعد بحاجة للعمال الأجانب لاستكمال بناء بنيته التحتية. وقد اتخذت السلطات الإماراتية خلال العقد الماضي سلسلة من الخطوات لمحاربة الهجرة غير الشرعية أهمها تعزيز الرقابة على طول الشواطئ المطلة على الخليج، الطريق الرئيسي الذي يستخدمه الأجانب القادمون من إيران وباكستان وأفغانستان والهند. وتقول مصادر قوات الأمن أن الدوريات البحرية قد عززت دعم نشر نظام رادار حديث على طول الحدود من مدخل الخليج وحتى الحدود مع قطر. وقد ساهم غزو العراق للكويت سنة 1991 والحرب العراقية الإيرانية قبل ذلك في الحرب ضد المهاجرين غير الشرعيين بسبب تزايد التوتر في المنطقة، وقيام دول الخليج بزيادة دورياتها البحرية، كذلك فإن تواجد القطع الحربية الأمريكية والبريطانية في المنطقة كان بمثابة رادع للأنشطة غير الشرعية في البحر. ونتيجة لذلك بدأ العمال الأجانب بالبحث عن طرق بديلة، حيث أخذوا في الوصول إلى شواطئ بعيدة بين عمان واليمن، أو على طول الشواطئ الشرقية البعيدة للإمارات العربية المتحدة، وقد أجبر هذا التغيير سلطات دولة الإمارات العربية المتحدة على تركيز انتباهها على الحدود البرية مع البلدان المجاورة، واشتملت الإجراءات أيضا على إيقاع العقوبات الصارمة على المهاجرين غير الشرعيين وعلى الذين يساعدونهم أو يقدمون لهم المأوى والعمل. وقد كلفت القوات

المسلحة بمهمة المحافظة على الأمن في المطار، وبذلك حلت مكان رجال شرطة الحدود التابعين لوزارة الداخلية. وبالرغم من أن الحملة قلّصت من عدد المهاجرين غير الشرعيين، إلا أنه من الواضح أن حل المشكلة بصورة جذرية يتطلب الكثير من الوقت، وتدفع المشاكل الاقتصادية الصعبة السائدة في البلدان الآسيوية القريبة العمال إلى هذا السلوك. ويموت العديد منهم أثناء الرحلة المضنية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك فإن العامل الاقتصادي ليس بالعنصر الوحيد، حيث أن مهربي المخدرات كانوا أيضا يستغلون الموقف لتهريب المخدرات إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وخاصة في السبعينات و الثمانينات. وفي السنين الأخيرة حدث انخفاض في عدد حالات تهريب المخدرات. ويستخدم الموزعون حاليا وسائل أخرى. ولا توجد إحصائيات خاصة بعدد العمال غير الشرعيين في الإمارات العربية المتحدة، أو عدد الأشخاص الذين تسللوا إلى البلاد، و لكن مسؤولي الأمن يقولون بأن آلافا من هؤلاء دخلوا إلى البلاد بصورة غير شرعية أصدرت لهم وثائق صحيحة في وقت لاحق، وقد حدث هذا في سياق الجهود الحكومية في تحديد عدد أولئك المقيمين في البلاد بصورة غير شرعية، ويجد العديد من العمال غير الشرعيين ملاذا لهم لدى أبناء جنسهم في الإمارات العربية المتحدة، ويعمل العديد منهم في ظروف صعبة جدا وغير إنسانية أحيانا، وبشكل هذا الوضع أرضية خصبة للجريمة¹⁶.

و في هذا الصدد بذلت دولة الإمارات العربية المتحدة جهودا بارزة للتعاون من أجل مكافحة هذه الهجرة وبصورة خاصة في إطار المنتدى العالمي للهجرة والتنمية والحوار الذي عقد على المستوى الوزاري سنة 2008 في أبو ظبي وكانت من نتائج هذا الحوار التوصل إلى تعاون في مجالات عديدة تم وضعها في أربع شراكات وكانت الشراكة

¹⁶ تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة قامت سنة 2013 بترحيل 37 أسرة سودانية مقيمة بصورة غير شرعية في الإمارات وإعادتها إلى السودان. انظر الموقع الإلكتروني الآتي
www.inewsarabia.com/423

الرابعة تنص على أنه: "(....) منع ممارسات الاستقدام غير المشروعة وتعزيز الرفاهية وإجراءات الحماية الخاصة بالعمال وسياسات الترخيص، ودعم رفايتهم ومنع استغلالهم في بلدان المقصد وبلدان المنشأ"¹⁷.

أما بخصوص المغرب، فإن هذه الدولة تشكل معبرا أساسيا للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا نظرا لقربها الجغرافي من اسبانيا عبر مضيق جبل طارق والسواحل الأخرى. ونظرا لهذا القرب الجغرافي يتم استهدافها من قبل شبكات الهجرة السرية سواء عن طريق هجرة مواطني دول جنوب الصحراء أو تهجير مواطنين إلى دول أخرى حتى أضحت بامتياز بلد عبور و استقبال للعديد من المهاجرين. لقد باتت العديد من المقاهي المغربية مقارات لسماسة الهجرة غير الشرعية الذين أصبحوا يجيدون عملية الترويج لها، و يتقنون نقل الأخبار بالطرق والوسائل و الأدوات الواجب توفرها في كل عملية، فالهجرة السرية صارت لها فنون وطقوس خاصة يسهر على تنفيذها أناس متخصصون يعملون في إطار مافيات كبيرة متعددة الجنسيات.

و نتيجة لذلك، قامت المغرب ببعض الإجراءات على أراضيها للحد من هذه الظاهرة، فقد كان هناك سابقا ظهير صادر بتاريخ 8 نوفمبر 1949 الذي كان ينظم الهجرة السرية وهو يرجع لعهد الحماية لم يعد يساير التطورات المرحلية التي عرفها ميدان الهجرة غير الشرعية، لذلك دعت الضرورة لإحداث تشريع جديد يواكب ويحكم هذه الظاهرة وهو قانون رقم 03 الصادر في 11 نوفمبر 2003 الذي عالج هذه الظاهرة والخطورة التي تشكلها على المغرب وعلى علاقته بالدول الأوروبية، بحيث سن هذا التشريع المقتضيات القانونية المتعلقة بالجناح والمخالفات المتصلة بإقامة الأجانب بالمغرب، وأقر عقوبات رادعة للحد

¹⁷ سوزان مارتن، "العمالة المهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي: تدابير جديدة للتعاون على تحسين حقوق العمال المهاجرين"، في كتاب "العمالة المهاجرة في الخليج العربي"، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجيتاون في قطر، 2011، صفحة 22.

من هذه الظاهرة سواء على المستوى الوطني أو الدولي، والتصدي لها بكل حزم والضرب على يد المنظمين و المساهمين في انتشارها، وإعطاء فرصة لضحاياها للعدول عنها. و إذا كانت الإقامة المشروعة ببلد ما تحميها قوانين واتفاقيات دولية، فإن الهجرة غير الشرعية تتجلى في انعدام تلك المشروعية، فكل أجنبي لا يتوفر على سندات قانونية تبرر دخوله التراب المغربي أو الإقامة به يعتبر متواجدا بصفة غير قانونية ويمكن اقتياده إلى الحدود بموجب قرار قابل للطعن، كما يمكن للإدارة الوطنية رفض دخوله إلى المغرب. وهكذا جرّم المشرع المغربي من خلال القانون رقم 03، 02 الهجرة غير الشرعية والمساعدة عليها وتنظيمها، حيث عاقبت المواد 50، 51 و 52 منه بعقوبات سالبة للحرية ومالية كل شخص غادر التراب المغربي بصفة سرية أو قدّم مساعدة أو عوناً لشخص آخر من أجل نفس الغاية سواء كان هذا الشخص يضطلع بمهمة قيادة قوة عمومية، أو كان ينتمي إليها، أو كان مكلفاً بمهمة المراقبة، أو كان من المسؤولين أو الأعوان أو المستخدمين العاملين في النقل البري أو البحري أو الجوي أو في أية وسيلة أخرى من وسائل النقل أيا كان الغرض من استعمال هذه الوسائل. كما عاقبت المادة 52 من نفس القانون بالحبس والغرامة كل شخص نظم أو سهل دخول أشخاص مغاربة أو أجانب بصفة سرية إلى التراب المغربي أو خروجهم منه بإحدى الوسائل المشار إليها أعلاه سواء كان ذلك مجانياً أو بمقابل. بل شدد في العقوبة من الحبس إلى السجن والغرامة إذا ارتكبت تلك الأفعال بصفة اعتيادية أو من طرف عصابة أو بناء على اتفاق مسبق، وتصل العقوبة إلى السجن المؤبد إذا أدت تلك الأفعال إلى الموت. كما خولت المادة 53 من نفس القانون للمحكمة حق مصادرة وسائل النقل المستعملة في ارتكاب جرائم الهجرة السرية أيا كان نوعها (عامة أو خاصة) وكذا الأمر بنشر قرارات الإدانة بالجرائد التي تحددها بكيفية صريحة. وفي إطار الاختصاص فقد أعطى المشرع المغربي لمحاكم المملكة حق النظر في أية جريمة منصوص عليها في هذا القانون أيا كان مكان ارتكابها في الوطن أو خارجه وبغض النظر عن جنسية مقترفيها.

غير أن هذه المقتضيات يتوقف تطبيقها على عدم مخالفتها للاتفاقيات الدولية ذات الصلة حسب الفصل الأول من القانون رقم 03, 02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2003. ومنح القانون عدة ضمانات للمهاجر الشرعي سواء بطرق الطعن أمام القضاء الإداري أو العادي للمقررات الصادرة في حقه، أو أن يشعر من يريد من ذويه أو ممثلي البعثة الدبلوماسية ببلده، أو اختيار محام لمؤازرته، أو الاحتفاظ به في مراكز غير تابعة لإدارة السجون، أو الاحتفاظ به في المطارات أو الموانئ التي دخل منها. أما القرارات التي حددها هذا القانون ضد المهاجر غير الشرعي هي:

- 1- قرار الطرد من التراب المغربي;
 - 2- قرار الاقتياد للحدود;
 - 3- قرار الاحتفاظ بالأجنبي في أماكن معينة إذا ما دخل المغرب برا أو بحرا أو جوا.
- وحيث أن الهجرة غير الشرعية أصبحت ظاهرة عالمية لا يمكن لبلد بمفرده أو لصفة دون أخرى التغلب عليها، فإن هذا يفرض إدماج المقاربة القانونية والأمنية ضمن إستراتيجية شمولية وأساسية للتنمية والتعاون الأمثل بين الدول بتمكين بلدان الضفة الجنوبية لغرب البحر الأبيض المتوسط من الموارد الضرورية والوسائل التكنولوجية.
- وبخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية واسعة الانتشار أيضا على امتداد الحدود الدولية مع المكسيك بطول يصل إلى 3360 كيلومترا. وعلى الرغم من المراقبة المشددة والمستمرة لهذه الحدود خاصة من جانب الولايات المتحدة، فإن عمليات الهجرة غير الشرعية والتهريب عبرها مستمرة حتى هذا اليوم. ولمكافحة هذه الهجرة أصدر الكونجرس الأمريكي قرار ببناء جدار بطول 1200 كيلومتر على طول الحدود مع المكسيك. والهجرة غير الشرعية عبر هذه الحدود لا تقتصر على المكسيكيين فقط، بل أن الكثير من المهاجرين يأتون إلى المكسيك كمحطة انطلاق وتجمع للدخول إلى الولايات المتحدة، فهم يأتون من دول أمريكا اللاتينية و أفريقيا وآسيا، وبعدها تتم عملية انتقالهم السرية من خلال شبكات ومنظمات محلية وعالمية إلى داخل الولايات

المتحدة عبر الحدود و بكلفة باهظة تصل إلى 10 آلاف دولار عن الشخص الواحد¹⁸. ومن المعلوم أن هذه الدولة هي أول دولة أدمجت المهاجرين في مجتمعاتها بحكم كونها تاريخيا مكونة من مهاجرين سكنوا القارة الجديدة التي تم اكتشافها من الأوروبيين. ورغم أن الولايات المتحدة تعطي المهاجر الشرعي إليها الملتزم باحترام القوانين والنظم كل حقوقه، إلا أنها في المقابل تشدد في منع الدخول إلى أراضيها وفقا لضوابطها القانونية، وتعامل المهاجرين غير الشرعيين معاملة قاسية، و تعد كل مهاجر غير شرعي إرهابي ما لم يقدم ما يثبت حسن نيته.

الفرع الثاني

الآليات الإجرائية لمكافحة الهجرة غير الشرعية على المستوى الوطني

أما عن الإجراءات العملية التي اتخذتها الدول المذكورة لمواجهة ومكافحة الهجرة غير الشرعية فهي متنوعة في هذا الصدد، حيث قامت الحكومة الإيطالية بتشديد إجراءات الرصد والمراقبة على سواحلها، وقامت بإنشاء معسكر لإيواء المهاجرين غير الشرعيين في جزيرة لامبيدوزا الذين يتم إلقاء القبض عليهم، ومن ثم يتم احتجازهم في هذا المعسكر تمهيدا لإعادتهم إلى دولهم.

أما الإمارات العربية المتحدة التي لا زالت تعاني من هذه المشكلة، مما يتطلب تكثيف الجهود مع هذه الدولة لمكافحة هذا النوع من الهجرة لاسيما في إطار مجلس التعاون الخليجي، فإن هناك من يقترح في هذا الصدد أن يتم إنشاء مركز إدارة أزمة، و يكون من مهام هذا المركز إجراء دراسة للحد من هذه الهجرة بمراعاة تحقيق التوازن بين القوى العاملة المتاحة والاحتياجات في مختلف الأعمال والمهن ومستويات المهارة ومعرفة العجز والفائض في مختلف المهن والمستويات، فضلا عن إنشاء وتطوير قاعدة بيانات

¹⁸ أحمد عبد العزيز الأصفر، "الهجرة غير الشرعية: الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة"، مرجع سابق الذكر، صفحات 21-22.

الهجرة غير الشرعية وذلك بالتعاون والتنسيق بين جميع الأجهزة المعنية في دول مجلس التعاون¹⁹.

وبخصوص المغرب، فإن وجود ترسانة قانونية حديثة مكنت المغرب من تفعيل مقتضيات القانونية المتمثلة في القانون رقم 03، 02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2003 المتعلق بإقامة ودخول الأجانب والهجرة غير الشرعية، إضافة إلى وجود إطار عام يتمثل في قانون المسطرة الجنائية التي أدخلت عليه تعديلات عديدة في الشق المتعلق بالتعاون القضائي الدولي بخصوص تفعيل مساطر التسليم والإنايات القضائية الدولية وإصدار أوامر دولية بإلقاء القبض حتى يصير في تناغم مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الثنائية ذات الصلة بمكافحة الهجرة غير الشرعية ومن بينها:

- الاتفاقية المغربية الأسبانية المؤرخة في 13 فيفري 1992
- الاتفاقية المغربية الإيطالية المؤرخة في 27 جويلية 1997
- الاتفاقية المغربية الفرنسية المؤرخة في 25 مارس 2001²⁰

أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تتبع سياسة الإبعاد الفوري لمن يحاول الدخول بالاحتيايل، أو عن طريق التسلل، أو عن طريق الوثائق الثبوتية المزورة، كما أن قوانينها تقلل من سلطة الادعاء العام في العفو وتوقف منح الإعانات للمهاجرين غير الشرعيين، وتغرم أصحاب الأعمال الذين يستخدمون مهاجرين غير شرعيين غرامة تصل إلى 12500 دولار في مقابل كل مهاجر. وإجراءاتها في مكافحة الهجرة غير الشرعية ازدادت صرامة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أنها جندت الأجهزة وزودتها بالإمكانات البشرية والفنية والتقنية والمادية لمواجهة عصابات الجريمة المنظمة وخاصة عصابات

¹⁹صباح عبد الرحمان الغيص، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول مجلس التعاون وأسلوب إدارتها ومواجهتها"، منشورات مركز الإعلام الأمني، أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية، 3012، صفحة 7.

²⁰ينظر الوثيقة الصادرة عن وزارة العدل المغربية بعنوان "دعم إنفاذ القانون والتعاون القضائي بين دول المصدر والعبور استجابة لتهريب المهاجرين" منشور على الموقع www.carjj.org/sites

الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين, كما أنها تسعى جاهدة لتطبيق قوانين الإرهاب ومكافحة الاتجار بالأشخاص ضد الذين يدخلون إقليمها دخولا غير شرعي²¹.

²¹ تجدر الإشارة هنا أنه في إطار معالجة الهجرة غير الشرعية, أقر مجلس الشيوخ الأمريكي سنة 2013 أول إصلاح لقانون الهجرة منذ ربع قرن وبأغلبية 68 صوتا مقابل 32 صوتا. هذا القانون يمكن حوالي 11,5 مليون مهاجر غير شرعي من تسوية أوضاعهم وتمكينهم من حق الحصول على الجنسية الأمريكية بعد 13 سنة من الإقامة في الولايات المتحدة الأمريكية, كما ينص على تعزيز مراقبة الحدود مع المكسيك.